

## وزارة البترول

قرار رقم ١٥٥٠ لسنة ٢٠١٠

وزير البترول

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة وتعديلاته؛  
وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن الهيئة المصرية العامة للبترول؛  
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية وتعديلاته؛  
وعلى القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الغاز الطبيعي ولائحته التنفيذية؛  
وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ في شأن خطوط أنابيب البترول ولائحته التنفيذية؛  
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة؛  
وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام  
ولائحته التنفيذية؛  
وعلى قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠١  
بياناً الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية؛  
وعلى كتاب السيد الأستاذ وزير الزراعة واستصلاح الأراضي بشأن الموافقة  
على تنفيذ مسار خط غاز طبيعي بمدينة دشنا؛  
وعلى موافقة هيئة عمليات القوات المسلحة؛  
وعلى موافقة المجلس الشعبي المحلي لمحافظة قنا؛  
وعلى ما عرضه كل من السيد المهندس رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة  
للغازات الطبيعية والسيد المهندس وكيل أول وزارة البترول لشئون الغاز؛

قرار:

**مادة أولى** - يستولى مؤقتاً لمدة ثمانية عشر شهراً أو بانتهاء الغرض المستولى عليه من أجله أيهما أقرب على الأراضي اللازمـة لتنفيذ مشروع خط غاز طبيعى قطر ٢٤ بوصة والذى يبدأ من المأخذ الحالى لمدينة دشنا المقام على خط غاز الصعيد جرجا / أسوان حتى حجرة النهاية للخط فى الجزء الشمالي الشرقي داخل مصنع السكر بمدينة دشنا بمحافظة قنا بطول ٩,٥ كيلو متر ويعرض ٢٠ متراً ماراً بباطن الأرض بعمق ١,٥ متر طبقاً للمسار الموضح بيانه بالذكرة الإيضاحية والمخطط المساحية المرفقة

**مادة ثانية** - ينتهى العمل بأحكام هذا القرار بانتهاء مدة الاستيلاء الموضحة بالمادة الأولى .

**مادة ثلاثة** - ينشر هذا القرار ومذkerته الإيضاحية في الواقع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر في ٢٠١٠/٦/٢

وزير البترول

مهندس / سامح سمير فهمي

## الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية مذكرة إيضاحية

لقرار السيد المهندس وزير البترول رقم ١٥٥٠ لسنة ٢٠١٠

بالاستيلاء المؤقت لمدة ثمانية عشر شهراً على الأراضي الازمة

لتسيير مسار خط غاز طبيعي في مدينة دشنا بمحافظة قنا قطر ٢٤ بوصة

أدرج بالموازنة الاستثمارية لخطة مشروعات الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية لعام ٢٠١٠/٢٠٠٩ تنفيذ مسار خط غاز طبيعي في مدينة دشنا بمحافظة قنا قطر ٢٤ بوصة والذي يبدأ من المأخذ الحالي لمدينة دشنا المقام على خط غاز الصعيد جرجا/أسوان حتى ينتهي عند حجرة النهاية للخط في الجزء الشمالي الشرقي داخل مصنع السكر بمدينة دشنا بمحافظة قنا ، وقد أستند تنفيذ المشروع للشركة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو) إحدى شركات قطاع البترول .

وحيث إنه يلزم لتنفيذ المشروع ضرورة الاستيلاء المؤقت لمدة ثمانية عشر شهراً أو بانتهاه الغرض المستولى عليه من أجله أيهما أقرب على الأراضي الازمة لمسار الخط بطول ٩,٥ كم وبعرض ٢٠ متراً ماراً بباطن الأرض ويعمق ١,٥ متر والذي يبدأ من المأخذ الحالي لمدينة دشنا المقام على خط غاز الصعيد جرجا/أسوان في اتجاه الشمال الغربي في مناطق صحراوية غرب النيل متقطعاً مع سكة حديد قنا / الوادى الجديد وخطى كهرباء الضغط العالي بطول حوالي ٥ كم حتى قرية المراشدة ويتم الخط بعد ذلك في الأراضي الزراعية عابراً ترعة الرنانة وطريق أسفلت الوقف ثم نهر النيل حتى حجرة النهاية للخط في الجزء الشمالي الشرقي لمصنع السكر بدشنا بمحافظة قنا ، كما هو موضح بالخريطة المساحية المرفقة .

ولما كانت الأراضي المطلوب الاستيلاء المؤقت عليها لتنفيذ هذا الخط من الأراضي الزراعية فقد تم الحصول على موافقة السيد الأستاذ وزير الزراعة واستصلاح الأراضي على تنفيذ مسار خط الغاز الطبيعي في مدينة دشنا بمحافظة قنا قطر ٢٤ بوصة طبقاً لنص المادة (١٥٢) من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته .

وقد تم الحصول على موافقة المجلس الشعبي المحلي لمحافظة قنا على تنفيذ مشروع الخط بالأراضي الازمة لمسار تنفيذه والواقعة في نطاق محافظة قنا ، وكذا تم الحصول على موافقة هيئة عمليات القوات المسلحة .

وحيث إن المشروع يعد من المشروعات الحيوية الهامة والعاجلة ذات النفع العام والتى تخدم الاقتصاد القومى وتضمنتها خطة مشروعات الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية ، ودرج له الاعتمادات المالية الازمة .

ونظراً لصفة الاستعجال التى يتسم بها المشروع والذى لا يتحمل التأخير وإنما لأحكام المادة (٤) من القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ فى شأن الغاز الطبيعي والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن خطوط أنابيب البترول ولاته التنفيذية وإنما لأحكام المادة (١٥) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتى تجيز للوزير المختص إصدار قرار بالاستيلاء المؤقت على الأراضي الازمة لتنفيذ المشروعات العاجلة فى حالة الضرورة والاستعجال .

ونظراً لأن المشروع من المشروعات الطويلة التى يتعدى فيها حصر أسماء المالك والمحاذين للأراضي التى يمر بها مسار الخط قبل صدور القرار .

لذلك :

يقتضى الأمر إصدار قرار الاستيلاء المؤقت لمدة ثمانية عشر شهراً أو بانتهاء الغرض المستولى عليه من أجله أقرباً أقرب على الأراضي التى يمر بها مسار الخط المشار إليه والموضع موقعه وحدوده ومعالجه بصدر هذه المذكرة والخرائط المساحية المرفقة باعتباره إجراء وقتياً يمكن الشركة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو) الجهة القائمة بالتنفيذ من وضع الأرضي الازمة لتنفيذ المشروع تحت تصرفها خلال فترة التنفيذ ، وستقوم الشركة المذكورة بصرف التعويضات الازمة لنوى الشأن باعتبار أن ذلك مرتبط بالتنفيذ مع إعادة الأرضي المار بها مسار الخط فى نهاية التنفيذ إلى الحالة التى كانت عليها وقت الاستيلاء .

والامر معروض على سعادتكم رجاء التكرم بالنظر فى استصدار قرار الاستيلاء المطلوب .

٢٠١٠/٤/٢٦

رئيس مجلس إدارة  
شركة مصرية القابضة للغازات الطبيعية  
مهندس / محمود لطيف عامر